

---

# تعزير التبادل التجاري بين فلسطين وروسيا الاتحادية

---

زيادة الصادرات الفلسطينية الى روسيا

ورقة موقف

كانون أول 2014

---

تم إعداد هذه الورقة ضمن مشروع "تنمية الصادرات" الممول من الحكومة الكندية وبالتعاون مع مركز التجارة الدولي (ITC) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، والذي يتم تنفيذه من قبل مركز التجارة الفلسطيني- بال تريد بالشراكة مع وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

تعتبر العلاقات التجارية بين فلسطين وروسيا عاملاً ضرورياً لتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين على أساس مستقر على المدى الطويل، وقد تم توقيع اتفاقية التعاون التجاري مع روسيا عام 1998 للتأكيد على أهمية تطوير العلاقات التجارية بما يحقق المنفعة المتبادلة ويعمل على توفير ظروف ملائمة لفتح قنوات اتصال بين أوساط مجتمع الأعمال في كلا البلدين.

وتسعى فلسطين الى تعزيز علاقتها التجارية مع روسيا باعتبارها من الدول التي تربطنا بها علاقات ثنائية مميزة ولأهمية السوق الروسي وفرص استهدافه من قبل المنتج الفلسطيني. بالإضافة الى ضرورة التواصل مع مجتمعات الأعمال المتواجدة في روسيا وخاصة مجلس الأعمال الروسي العربي من أجل توفير قنوات تسويق داخل روسيا واستقطابهم للاستثمار في مشاريع مشتركة في فلسطين تساهم في تنمية الاقتصاد الفلسطيني وتفتح اسواق جديدة أمام المنتجات الفلسطينية.

## مقدمة

ترتبط فلسطين وروسيا علاقة سياسية جيدة منذ سنوات عدة، وتعتبر روسيا من الدول الصديقة الداعمة للقضية الفلسطينية، وقد أكدت روسيا في العديد من الاتفاقيات والتفاهات على ضرورة تنمية ودعم الاقتصاد الفلسطيني وتوثيق العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادي بما يعزز التبادل التجاري بين البلدين. وبناءً على هذا التوجه، فقد سعت فلسطين الى توطيد العلاقات التجارية مع روسيا وتعزيز أواصر الصداقة والتفاهم بين مجتمعات الأعمال في كلا البلدين، وتقديم الخدمات والتسهيلات التي من شأنها أن تؤدي الى تنمية ودعم قطاعات ونشاطات الأعمال المختلفة وتبادل الخبرات ونقل المعرفة.

وتأتي هذه الورقة لتبين أهم القضايا التي يجب بحثها ومتابعتها مع حكومة روسيا من أجل تحقيق الأهداف التي أشارت اليها الاتفاقيات والتفاهات بين البلدين وخاصة ما تم الاتفاق عليه بشأن تأسيس لجنة حكومية روسية- فلسطينية خاصة بالتعاون التجاري- الاقتصادي والمهام الموكلة اليها.

وتشير هذه الورقة الى عدد من التوصيات التي من شأنها المساهمة في تحقيق زيادة فعلية في قيمة وحجم الصادرات الفلسطينية الى السوق الروسي. ومن أهم هذه التوصيات أولاً: ضرورة بلورة اتفاقية تجارة حرة ثنائية بحيث يتم توسيع قاعدة المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية، ثانياً: الاسراع في تشكيل اللجنة الاقتصادية المشتركة لممارسة المهام الموكلة اليها وضمان وجود ممثلين عن القطاع الخاص فيها، ثالثاً: ضرورة بلورة اتفاقية خاصة بالتجارة في الخدمات بين البلدين، ووضع الضوابط اللازمة لذلك وتوفير ميزات تفضيلية تهدف الى تحرير التجارة في الخدمات وتنميتها.

تم تطوير هذه الورقة بناءً على المعلومات الواردة في دراسة تقييم اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي مع روسيا، ومن خلال التواصل مع الشركات التي تستورد من روسيا أو تصدر اليها، واستعراض أهم القضايا والعوائق التي واجهتهم لاستهداف ودخول السوق الروسي، وتعرض هذه الورقة مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تسهم في تحقيق المصالح الاقتصادية الوطنية وتنمية الصادرات الفلسطينية.

## القضية الرئيسية

زيادة الصادرات الفلسطينية الى السوق الروسي وتعزيز العلاقة التجارية بين البلدين من خلال تطوير الاتفاقية التجارية الثنائية بما يخدم المصالح الاقتصادية والتنموية ويتمشى مع المتغيرات العالمية والظروف الخاصة بفلسطين. وتسعى فلسطين الى زيادة التبادل التجاري مع روسيا بشكل خاص من خلال تحرير التجارة بين البلدين وتذليل العقبات أمام الحركة التجارية (استيراد وتصدير) ومعاملة المنتج

الفلسطيني معاملة تفضيلية تمكنه من استهداف السوق الروسي بالإضافة الى سوق بلاروسيا وكازاخستان التي يجمعهم اتحاد جمركي واحد.

وقد بلغت قيمة الصادرات الفلسطينية الى روسيا لعام 2013 حوالي 150 ألف دولار أمريكي بينما بلغت قيمة الواردات منها لنفس العام حوالي 6.2 مليون دولار أمريكي، وعليه فإن العجز في الميزان التجاري أمام روسيا لعام 2013 بلغ حوالي 6 مليون دولار. وعليه فإن حجم التجارة لا يتناسب والقدرات الاقتصادية ومستوى العلاقات بين البلدين.

وعليه فإن الهدف الرئيس هو زيادة التبادل التجاري بين البلدين بشكل عام، وتخفيض العجز القائم في الميزان التجاري الفلسطيني أمام روسيا بشكل خاص من خلال استهداف السوق الروسي وزيادة قيمة وحجم الصادرات الفلسطينية اليها بشكل استراتيجي وممنهج.

## العلاقة التجارية بين البلدين

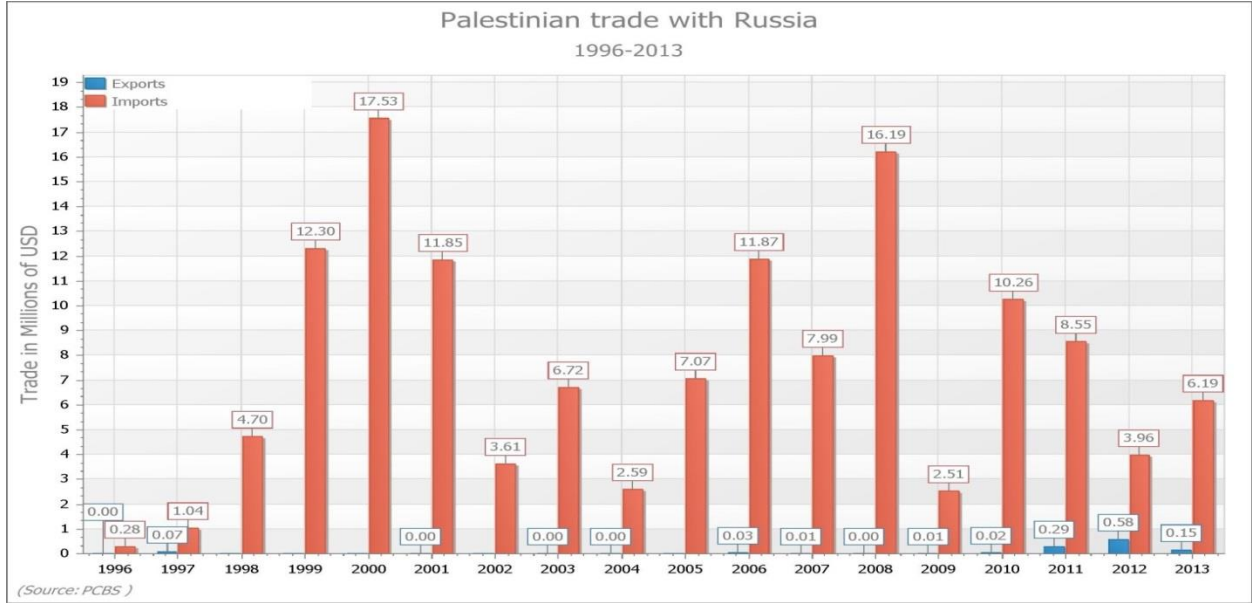
شهدت العلاقات التجارية مع روسيا تطوراً ملحوظاً من جانب التوصل الى اتفاقيات تجارية ثنائية بعد توقيع اتفاقية التعاون التجاري-الاقتصادي عام 1998، وقد تم من خلال هذه الاتفاقية منح الجانبين نظام الدولة الأكثر رعاية في جميع الشؤون المتعلقة بالتجارة والتعاون الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق بالرسوم الجمركية والتخليص الجمركي وتبادل المعلومات في جميع القضايا التي تساعد على تطوير التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين.

وبالرغم من الميزات التي تم التوصل اليها عام 1998، الا أن التبادل التجاري بين البلدين لم يصل الى المستوى المطلوب وذلك بسبب وجود عقبات وعراقيل تجارية وغير تجارية وخاصة أمام حركة الصادرات الفلسطينية الى السوق الروسي، وصعوبة المنافسة في ظل التعرفة الجمركية المرتفعة نسبياً وعدم إعفاء المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية بما يمكنها من استهداف السوق الروسي. وقد تم التوصل الى اتفاق مع الحكومة الروسية باعتبار فلسطين من الدول الأقل نمواً وبالتالي إعفاء العديد من منتجاتها من الرسوم الجمركية ضمن الاتحاد الجمركي بين دول روسيا وبلاروسيا وكازاخستان، الا أن ادراج فلسطين ضمن لائحة الدول الأقل نمواً لم يتحقق الى الآن نظراً لوجوب المصادقة عليه من الثلاث دول.

ويتطلع الجانب الفلسطيني في هذه المرحلة الى التأكيد على أهمية تعزيز التجارة مع روسيا والاستفادة من الموقف الروسي الداعم لدولة فلسطين وتأكيد المتجدد على رغبته بتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين. كما أنه يجب الاستفادة من التوجهات الروسية بتنويع مصادر وارداتها نظراً للتغيرات التي طرأت مؤخراً على علاقاتها السياسية والاقتصادية مع عدد من الدول. ولا يزال التبادل التجاري بين فلسطين وروسيا لا يرقى الى المستوى المطلوب بالرغم من وجود فرص استثمارية وتصديرية واعدة، ووجود اهتمام كبير لدى الشركات الروسية للاستثمار بمشاريع استراتيجية في فلسطين خاصة في مجال الطاقة والزراعة والتصنيع الزراعي.

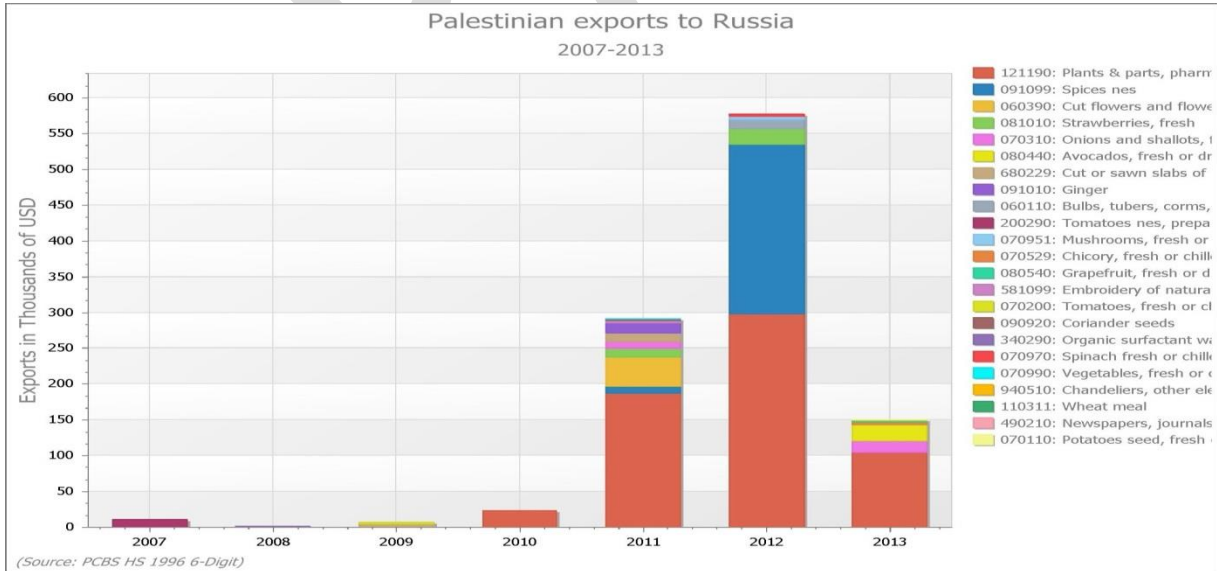
ويبين الشكل التالي حجم التبادل التجاري للسلع مع روسيا للفترة الواقعة بين عام 1996 وحتى عام 2013، والذي يبين على ضعف الحركة التجارية وبقائها دون المستوى المطلوب، ومن الملاحظ أن الحركة التجارية غير منتظمة حتى من جانب الواردات من روسيا، وهذا يعتبر مؤشر واضح على ضعف الشراكات التجارية وعدم وجود تواصل جيد بين أوساط مجتمع الأعمال بما يساهم في زيادة التبادل التجاري، كما يقودنا ذلك الى أهمية توفير المزيد من الميزات والتسهيلات التجارية وغير التجارية بما يكفل زيادة التبادل التجاري بين البلدين وضرورة ازالة العقبات والقيود التي تحول دون تمكين المنتج الفلسطيني من استهداف السوق الروسي.

## حجم التبادل التجاري مع روسيا خلال الفترة (1996-2013)



كما يبين الشكل التالي أهم المنتجات الفلسطينية التي تم تصديرها الى روسيا خلال الفترة ما بين 2007 الى 2013، ويتضح من ذلك أن تنوع المنتجات التي يتم تصديرها الى السوق الروسي لا يرقى الى المستوى المطلوب، وتتركز بشكل رئيس على الأعشاب الطبية والبهارات ومنتجات زراعية أخرى.

## المنتجات الفلسطينية التي تم تصديرها الى روسيا خلال الفترة 2007 الى 2013



جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني 2013

## أهمية زيادة الصادرات الى روسيا

إن العمل على زيادة الصادرات الفلسطينية، وخاصة الى السوق الروسي، يأتي بالتوافق مع أهداف الاستراتيجية الوطنية للتصدير، والتي تعتبر الروسي سوقاً مستهدفاً على المدى المتوسط أمام المنتج الفلسطيني. وعليه فإن عدم القيام بتنمية الصادرات بشكل ممنهج وتسهيل التجارة بين البلدين سيؤدي الى تفويت فرص عديدة لإستهداف سوق هام بحجم وامكانات السوق الروسي والاسواق الأخرى التي تقع ضمن الاتحاد الجمركي الروسي، وبالتالي يحد من زيادة وتنمية الصادرات الفلسطينية بشكل عام.

وقد تم التأكيد على أهمية هذا السوق من خلال الاستراتيجية الوطنية للتصدير، والتي اشتملت على وضع خطة لاربعة عشر قطاعاً إقتصادياً منها قطاعين من التجارة في الخدمات. وتهدف الخطة بشكل رئيس الى تنمية الاقتصاد الفلسطيني من خلال زيادة قيمة الصادرات للسنوات الخمس القادمة بمعدل 16%. وعليه فإن المطلوب هو القيام بتسهيل حركة التجارة الى السوق الروسي بشكل أكبر، بإعتباره أحد الأسواق المستهدفة، على أن تشمل تسهيلات للحركة التجارية للسلع والخدمات والحصول على الدعم والتعاون اللازم لتنمية الصادرات الفلسطينية، وتوسيع قاعدة المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية. وتأتي أهمية هذا الموضوع، في هذا الوقت بالتحديد، لتحقيق السياسة التجارية الخاصة بتنمية الصادرات والبدء بتطبيق بنود الخطة الوطنية للتصدير للخمس سنوات القادمة، وتوفير البيئة التجارية الملائمة للقطاع الخاص، وتمكينه من منافسة المنتجات العالمية، وزيادة حصته السوقية في الأسواق المستهدفة.

## التوصيات الخاصة بتعزيز العلاقة التجارية مع روسيا

بناءً على المباحثات والتفاهات بين فلسطين وروسيا ومن أجل تحقيق الأهداف التي تم التوافق عليها بين الجانبين، وبناءً على ما تم الاشارة اليه في هذه الورقة، فقد تم الخروج ببعض التوصيات ليطم طرحها والتأكيد عليها خلال إجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة الذي من المتوقع أن يعقد في النصف الأول من عام 2015، وهذه التوصيات هي:

**أولاً: تطوير الاتفاقية الاقتصادية الحالية** وتفعيل البنود التي تم التوافق عليها خاصة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي بين البلدين، بحيث يتم الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- إعفاء المنتجات الفلسطينية، خاصة ذات القدرة التصديرية، من الرسوم الجمركية بشكل كامل وتمكينها من دخول السوق الروسي.
- تطبيق ما جاء في الاتفاقية من أدوات التعاون الاقتصادي بين البلدين، وخاصة فيما يتعلق بـ:
  - التعاون الجمركي وقواعد المنشأ،
  - الاصلاحات التجارية المرتبطة باجراءات الحماية والدعم الحكومي ومحاربة الاغراق،
  - التعاون في مجال وضع التعليمات الفنية والمعايير والاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة،
  - السلامة الصحية والصحة النباتية

**ثانياً: استمرار عمل اللجنة الاقتصادية العليا المشتركة** وفق ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين، وأن تقوم بشكل رئيسي بتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثمار بين البلدين والبدء بترجمة ما تم الاتفاق عليه على أرض الواقع، وخاصة فيما يتعلق بالأمور التالية:

- تشكيل لجان فرعية مشتركة على المستوى الفني ذات اتجاهات محددة في مجال التعاون ووضع خطط عمل ضمن اطار زمني واضح:
  - تشكيل لجنة فرعية لقطاع الزراعة، وإعطاء الأولوية للمشاريع المرتبطة به، والبدء بدراسة جدوى الاستثمار في مصنع التعليب وتعريف المستثمرين من الجانبين للانتقال الى المرحلة التأسيسية ووضع اطار زمني لذلك.
  - تشكيل لجنة فرعية لقطاع الطاقة والطاقة المتجددة من أجل وضع الأولويات والمشاريع الاستثمارية المرتبطة بهذا القطاع وتوفير المعلومات اللازمة لذلك

- تشكيل لجنة فرعية لقطاع السياحة لبحث أفاق التعاون والنشاطات والفعاليات التي يمكن القيام بها بهدف تنمية هذا القطاع وتحسين قدراته والبنية التحتية اللازمة له
- تشكيل لجنة فنية للبدء بالعمل على تحرير التجارة في الخدمات والوصول الى اتفاقية تجارية في هذا الشأن
- تفعيل مجلس الأعمال الفلسطيني الروسي كأداة ومظلة للقيام باستثمارات مشتركة، وتطوير أدأؤه بما يحقق الغاية من تأسيسه
- إشراك القطاع الخاص من كلا البلدين في اللجان الاقتصادية، والعمل على تنظيم زيارة لوفد من سيدات ورجال الأعمال الفلسطينيين الى روسيا للمشاركة في اجتماع اللجنة الاقتصادية العليا وبحث تنظيم مؤتمر أعمال فلسطيني في روسيا
- متابعة تطبيق أدوات التعاون الاقتصادي التي تم الاشارة اليها في الاتفاقية، وتعريف المعوقات والفرص التجارية بين البلدين وإيجاد آليات للتعامل معها
- متابعة التواصل بين مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية ونظيرتها الروسية، وتطوير مذكرة التفاهم التي قدمها الجانب الفلسطيني الى اتفاقية رسمية ووضع الاتفاقيات التفصيلية المرتبطة بها بحيث يكون الهدف الرئيس هو التوصل الى اعتراف متبادل حول شهادات المطابقة واعتماد آليات الفحص والتفتيش
- تعريف الاستثمارات المشتركة التي يمكن القيام بها في فلسطين، وتسويقها وتقديم التحفيزات للمستثمرين
- تحرير التجارة في الخدمات، وضرورة بلورة اتفاقية لتنظيمها بما يتوافق واتفاقية الجاتس
- دعم وتشجيع القطاع السياحي من خلال تطوير برامج تدعم هذا القطاع بشكل مباشر وتشجيع السائح الروسي الى القدوم لفلسطين
- دعم وتنظيم نشاطات ترويجية في السوق الروسي، بما يشمل المعارض والبعثات التجارية والمؤتمرات الاقتصادية. تنظيم مؤتمر أعمال فلسطيني في روسيا خلال النصف الثاني من عام 2015 وتنظيم معرض للمنتجات الفلسطينية على هامش المؤتمر

**ثالثاً: القيام بمتابعة تصنيف فلسطين بشكل رسمي ضمن الدول الأقل نمواً لدى الاتحاد الجمركي لروسيا وبلاروسيا وكازاخستان، وبالتالي تتمتع بإعفاء جمركي كامل للمنتجات الواردة في القائمة الخاصة بهذه الدول.**

**رابعاً: المطالبة بتعديل قوائم السلع التي تحظى بإعفاء جمركي لدول روسيا وبلاروسيا وكازاخستان، بحيث تشمل القائمة المعدلة المنتجات ذات القدرة التصديرية والتي لم ترد بالقائمة مثل الأحذية والفرشات والتمور ومنتجات الخزف والسيراميك.**

**خامساً: بدء المفاوضات حول التجارة في الخدمات لغاية التوصل الى اتفاقية تجارية حول هذا القطاع بما يتوافق مع اتفاقية الجاتس لمنظمة التجارة العالمية.**

**سادساً: تصميم برامج واطلاق مبادرات لتحفيز الاستثمار في مشاريع اقتصادية مشتركة في فلسطين. اطلاق برامج تقوم على تقديم ضمانات وأدوات استثمارية تهدف الى تحسين البيئة الاستثمارية في فلسطين، بالاضافة الى توفير برامج وخطط ترويجية للمنتجات الفلسطينية من سلع وخدمات في السوق الروسي وأسواق بلاروسيا وكازاخستان.**

**سابعاً: إعداد دراسة حول السوق الروسي واستراتيجيات تسويق مفصلة للمنتجات الفلسطينية (سلع وخدمات)، وتوفير المعلومات التي تساعد الشركات على استهدافه بشكل مستدام.**

**ثامناً: توضيح إجراءات التصدير الخاصة بعملية الشحن والتخليص، وتعريف التكاليف المرتبطة بذلك.**

**مساندة ودعم توجهات فلسطين بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية، وتقديم الدعم الفني اللازم لذلك.**

DRAFT